مواقف بحثية:

مقاربة سوسيولوجية وفلسفية لفهم الأزمة الأوروبية

عبد النور نابت

أستاذ مساعد قسم أ

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-البويرة

كليةالعلوم الاجتماعية والإنسانية

مقدمة:

أزمة الرهن العقارية، الأزمة المالية، إفلاس اليونان، أزمة اليورو ووصولا إلى أزمة الديون السيادية هي كلها أحداث حركت أقلام النخب الفكرية والإعلامية والسياسية في سبيل البحث عن مخارج نظرية وعلمية ومحاولة لتشخيص العلل والوقوف على أعراض هذه الأزمة والتي اصطلح على تسميتها بالأزمة الأوروبية والسؤال المطروح هنا هو: هل هذه الأزمة ظرفية أم أنها أزمة بنيوية وحضارية؟

في محاولة للإحاطة بهذه المشكلة كان علينا ضبط مفهوم الأزمة في العلوم الاجتماعية وبيان البعد التاريخي للأزمة وتحديد التبعات الإيديولوجية والسياسية وأخيرا معاينة الحلول الفكرية المقترحة من طرف المفكرين الأوروبيين.

مفهوم الأزمة في العلوم الاجتماعية:

يعتقد عالم الاجتماع والفيلسوف الألماني" يورج نهابرماس"[(*)] أن مفهوم الأزمة تصور عائلي نتيجة الاستخدام الطبي لهذا اللفظ، وهو يعبر أي الأزمة عن مرحلة حاسمة لتطور مرض يسمح بمعرفة مدى قدرة الأعضاء على إعادة العافية للمريض[(1)].

هناك تصور آخر للأزمة نجده في الإستيتيكا الكلاسيكية من أرسطو إلى هيجل، والذي يحدد دورة مسار قدري، والذي على الرغم من طابعه الموضوعي لا يحدث انقطاعا من الخارج ولا يبقى هذا المسار

(*)- يورجنهابرماس هو فيلسوف ألماني من دعاة الوحدة الأوروبية ولد عام 1929 جمع بين الفلسفة وعلم الاجتماع أهم مؤلفاته: نظرية الفعل التواصلي، النزعة الطبيعية والدين، حول أوروبا.

(1)-Jurgen Habermas, **Raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé**,(trad :Jean la Coste). Paris : Payot, 1978, p. 11.

خارجيا بالنسبة لهوية الأشخاص المسجونين داخل هذا القدر. إن مفهوم الأزمة الوارد عن طريق المأساة يجد معادلته في مفهوم الأزمة الخاص بتاريخ الخلاص. وهذا الشكل من الفكر نقلته فلسفات التاريخ في القرن الثامن عشر الميلادي إلى النظريات التطورية للمجتمع في القرن التاسع عشر الميلادي، وهكذا فإن كارل ماركس طوّر لأول مرة مفهوما سوسيولوجيا لأزمة النسق[1].

يضبط يورجن هابرماس توجهات الأزمة في كتابه مشكلات الشرعنة في الرأسمالية المتقدمة كما يتضح من خلال الجدول التالي[2]:

مكان الميلاد	أزمة النسق	أزمة الهوية
نسق اقتصادي	أزمة اقتصادية	-------
نسق سياسي	أزمة معقولية	أزمة شرعية
نسق اجتماعي ثقافي	-------	أزمة دافعية

حسب الجدول يتبين لنا أن هابرماس حدّد ثلاثة أنماط من الأزمة اعتبرها لصيقة بالنظام الرأسمالي ويطفو على السطح، في كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، نمط تلك الأزمات، دون أن يعني ذلك أن النمط السابق قد قضي عليه[3].

إن الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى الصراع بين العمل ورأس المال هي أزمات في صلب النظام الرأسمالي. وما ازدياد قوة الدولة وتدخلها إلا استجابة لهذه الأزمات ومحاولة للسيطرة عليها وهي ناجحة بشكل عام[4].

وتؤدي زيادة تدخل الدولة إلى ما يدعوه هابرماس بأزمة المعقولية[5]. وهذه أيضا أزمة صميم النظام الرأسمالي، تنشأ بسبب الاقتراض الدائم للدولة من أجل تأدية وظائفها، مما يؤدي إلى خلق تضخم دائم وأزمة مالية مستفحلة. إنها أزمة معقولية لأن المشكلات تكمن في المحصلة النهائية، في عدم قدرة الدولة على التوفيق بين المصالح المتباينة والمتضاربة لرأس المال الخاص...، وتظهر أزمة المعقولية على

(1)-**Ibid**, p. 12.

(2)-**Ibid**, p. 69.

(3)- إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، (ترجمة: محمد حسين غلوم).الكويت: المركز الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، (سلسلة عالم المعرفة؛ 244)، ص357.

(4)- **نفس المرجع الآنف الذكر، نفس الصفحة.**

(5)- تم استبدال مصطلح العقلانية بالمعقولية (المترجم المصري استخدم مصطلح العقلانية).

مستوى التكامل الاجتماعي بوصفها أزمة للشرعية: ذلك أنه إذا لم تتمكن الدولة من إيجاد السبل الكفيلة للتوفيق بين المصالح المتضاربة لمواطنيها الذين تحكمهم، فإنها عندئذ سوف تفقد شرعيتها في أعينهم، لأنها فشلت في مهمتها الأساسية، ومن ثم يصبح مبرر وجودها موضع تساؤل[1].

وإذا أمكن إدارة أزمة المعقولية على مستوى النسق السياسي الفرعي، حينئذ يتغير مشهد الأزمة وينتقل إلى النسق الاجتماعي والثقافي الفرعي، ليظهر على شكل جديد يتمثل في أزمة الدافعية. ولئن كانت الأزمات الاقتصادية هي أزمات في تكامل النسق، وكانت أزمات المعقولية هي أزمات نسق وتكامل اجتماعي، فإن أزمة الدافعية هي أزمة تكامل اجتماعي فحسب، ويؤثر طغيان الدولة وزيادة سيطرة الطبقة التكنوقراطية، تلك السيطرة اللازمة لإدارة الأزمات الأخرى، تؤثر هذه في إضعاف دافعية الناس نحو مشاركة فعالة في النظام على أي وجه من الوجوه، فحافز المنافسة الاقتصادية قد انتزع تدريجيا من نفوس الناس هو والإيمان بقيمة العمل. ذلك الشعور الباطني بضرورة العمل، وهذا الشعور بدأ يختفي لأن العمل أصبح عملا رتيبا وبيروقراطيا وأصبح الاقتصاد كما يبدو قادرا على الاستمرار بقواه الذاتية. ثم إن تنامي قوة الدولة البيروقراطية يضعف إمكانية المشاركة المثمرة في عملية اتخاذ القرار، عبر المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية أو الانتخابات، ولم يعد الاسم الذي يتخذه الحزب الحاكم ذا أثر كبير فيما يحدث فعلا، وقد يكون من الجائز النظر إلى بعض الحركات الاجتماعية الحديثة باعتبارها تمثل أعراضا لأزمة الدافعية، كالحركة الطلابية التي قامت في الستينيات، وحركة المرأة التي حدثت في عهد قريب، وحركة أنصار البيئة والحركة المضادة لاستخدام الذرة[2].

و السؤال المطروح هنا : ما مدى راهنية هذا التصنيف الهابرماسي الذي يعود إلى السبعينيات من القرن الماضي؟

البعد التاريخي للأزمة:

يعتقد الفيلسوف والسوسيولوجي الألماني أكسيل هونيث[3*](1949) والذي تتلمذ على يد يورج نهابرماس أن فهم الوضعية الحالية للمجتمعات الغربية مرتبطة أساسا بالقراءة التاريخية لليبيرالية، والتي عرفت في فترتها الكلاسيكية تيارين فكريين ونماذج متميزة من النظام ومنذ البداية وجد توتر

(1)- كريب، **مرجع سابق**، ص358.

(2)- **نفس المرجع الآنف الذكر**، ص358-359.

(*)- أكسيلهونيث،هو فيلسوف وعالم اجتماع ألماني، يمثل الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت من أهم أعماله، الصراع من اجل الاعتراف، مجتمع الاحتقار.

بينهما، فبينما توجهت الليبرالية السياسية وبقوة نحو حماية استقلالية المواطن ضد تدخلات الدولة والأسواق، كانت الليبرالية الاقتصادية تتصور أفراد المجتمع من جهة الاستقلالية الاقتصادية وهذا ما كان مضبوطا في مفهوم البورجوازي وقد كان هدف الليبرالية الاقتصادية بناء نظام اجتماعي في مجمله يدور حول نموذج محوره صفقات السوق[1].

إن الانتشار الراديكالي لهذا النموذج مهم في فهم تمثلات النظام النيوليبرالي الحالي، ذلك أن العلاقات الاجتماعية تفهم في سياق التفاعل الاقتصادي بين أفراد يملكون استقلالية اقتصادية وهكذا فإنه لم تبق هناك فضاءات اجتماعية تسير حسب مبادئ غير المردودية الاقتصادية، وهذا ما يفسر تزايد أهمية النماذج الجديدة للمناجمنت والميزانيات والحسابات الاقتصادية، وكل ذلك ساهم في اختراق الحياة الاجتماعية من كل المنافذ[2].

يواصل اكسيل هونيث تحليله لوضع المجتمع الغربي معتقدا أن استقلالية الفرد ترد إلى الاستقلالية الاقتصادية عندما تفرض اجتماعيا نماذج من الأنظمة ذات طبيعة اقتصادية يؤدي ذلك إلى توسع صورة جديدة من التبعية والتخصص تحت عنوان توسع الحريات، ولأن الفرد عندما يريد إعادة النظر في أشكال هويته، لا يفهم ذاته إلا ككائن ذا بعد حسابي مسؤول عن ذاته ولا يعتمد على تضامن الآخرين معه، وهكذا نصل إلى فكرة أن توسع الحرية يتحول إلى تحديد خيارات الفرد الخاصة في الفعل نتيجة انغلاق طرق التفاعل اللاستراتيجية[3].

وهكذا فإن تحليلات اكسيل هونيث تتغذى من الأفكار التي صاغها ماكس هوركهايمر (1895-1973) وتيودور أدورنو (1903-1969) مؤسسا مدرسة فرانكفورت النقدية، فالأول تحدث عن سيادة العقل الأداتي في الحضارة الغربية معنونا كتابه المتضمن هذه الفكرة بأفول العقل، أما أدورنو فلقد اعتبر الوضعية والفاشية والماركسية مظاهر للعقل الأداتي.

وإذا تعمقنا في كتابات هور كهايمر وأدورنو فإن حركة التنوير مسؤولة عن ظهور كافة الأنظمة الشمولية ولا يمكن اعتبار الشمولية مجرد عودة للبربرية واللاعقلانية فقط، فالتنوير يشهد صعود قوى التأكيد الذاتي المتمثلة في الطبقة البورجوازية وهذا ما بينه كل من هور كهايمر وأدورنو قائلين:

(1)-Michael Foessel, « **Entretien avec Axel Honneth** » ,(trad : David Dilmaghani ; Katia Genel).**Esprit**. Juillet 2008, p. 94.

(2)-**Ibid**, p. 95.

(3)-**Ibidem**.

"إن البورجوازي في تمظهراته المتتالية يظهر كمالك للعبيد وكرجل أعمال حر وكإداري، إنه يمثل الذات المنطقية للأنوار"[1].

في نفس السياق الحضاري الغربي، يرى الفيلسوف الألماني بيتر سلوترجيك (1947)[*] أن الأزمة الاقتصادية والانكفاء الهوياتي وضعف الفعالية السياسية، هي نتائج لمسار الحضارة الغربية التي بدأت منذ القرن السابع عشر والتي قامت أساسا على فكرة أولوية المستقبل والقطيعة مع الماضوية، ذلك أن المعنى العميق لوجودنا في هذا العالم يكمن في المستقبلية الذي يعتبر الخط الأساسي لطريقة وجودنا، ثم إن أولوية المستقبل تبدأ عندما اخترع الغرب فن تقديم الوعود بداية من عصر النهضة عند دخول القرض حياة الأوروبيين، فالقرض لم يكن له أي دور في المرحلة القديمة وفي فترة العصر الوسيط لأنه كان في يد المرابين المدانيين من قبل الكنيسة، ولكن في الفترة الحديثة فتح القرض مستقبلا واعدا للناس، إنه لأول مرة يمكن الإيفاء بوعود الدفع. يضيف بيتر سلوترجيك قائلا: "إن أزمة الحضارة الغربية تكمن في أننا دخلنا في زمن أضحى القرض غير قادر على ضمان مستقبل واعد لأننا أصبحنا تأخذ قروض لدفع قروض أخرى"[2].

التبعات الإيديولوجية والسياسية للأزمة:

ارتبطت الأزمات الاقتصادية بهواجس تاريخية، فأزمة 1929 ظهرت في سياق نمو الأنظمة الشمولية (النازية، الفاشية، الشيوعية) وتنامي التيارات السياسية الشعبوية، صحيح هناك فرق بين السياق السياسي لأزمة 1929 والسياق السياسي للأزمات الاقتصادية الحالية، فالأزمة الأولى قوت سلطة الدولة وأضعفت فكرة الديمقراطية الليبرالية وكل الأهداف السياسية التي بشرت بها رسالة التنوير، أما الأزمات الاقتصادية الحالية فلقد أبانت عن فشل السياسات الاقتصادية للأحزاب اليسارية والأحزاب الديمقراطية المسيحية، مما ساهم في بروز أحزاب شعبوية يمينية متطرفة.

(1)-Max Horkheimer ; Theodore w. adorno, **dialectique de la raison, fragments philosophiques**, (trad : Eliane Kaufholz). Paris :gallimard, 2004, p. 94.

(*)- بيتيرسلوترجيك: ولد عام 1947، وهو فيلسوف ألماني يشتغل أستاذ الفلسفة وعلم الجمال وعميد جامعة كارلسرلوو، آخر كتاب صدر له كان بعنوان: إعادة النظر في الضريبة (2011).

(2)-Nicholas Truong,« **Entretien avec Peter Sloterdijk et Slavojzizek** », **Le Monde**, 28 mai 2011, p. 22.

لكن ليس هذا هو السبب الحقيقي لتنامي هذه القوى اليمينية المتطرفة في الانتخابات وعمليات سبر الآراء ويرجع هذا التطور السياسي في نظر الفيلسوف الفرنسي ميشال أونفراي(*) منطلقا من التجربة الفرنسية إلى فشل اليمين التقليدي الفرنسي بعدما استنفذ ساركوزي رأسمال التعاطف بعد تراكم الأخطاء، أما اليسار الحكومي الممثل في الحزب الاشتراكي فقد تحول إلى معرض واسع من الغرور وتضخم الأنا دون أدنى اهتمام بالبرامج، أما الشيوعية فقد تم قتلها والتهامها من طرف فرانسوا ميتران وبقي اليسار المناهض لليبرالية غارقا في المثالية الإيديولوجية ومفضلا الصفاء الثوري على تغيرات شروط الحياة للفقراء الجدد. أمام هذا التخبط السياسي لم يبق سوى حزب الجبهة الوطنية اليميني الذي يتحدث عن المشاكل الحقيقية للناس: الشغل، البطالة، البؤس، ألا أمن، التقاعد، الهوية الوطنية، اللائيكية، الطائفية، أوروبا، السيادة...الخ. لقد تحول العمال إلى حزب الجبهة الوطنية لأن اليسار لم يعد يهتم بهم ولا يتحدث عنهم ولا يمثلهم، فتحت تأثير مثقفي اليسار لسنوات السبعينات كان اليسار يحاول صناعة رأي عام تاركا الشعب للحزب الشيوعي الفرنسي، غير أن هذا الحزب ركز اهتماماته على العمال المغتربين والأقليات. وهذا ما دأب عليه ميشال فوكو (1926-1984) الذي تحدث كثيرا عن المثليين والمساجين والمهاجرين أكثر من البروليتاريا والتي لم يعد لها وجود في الخطاب اليساري(1).

لا يختلف الأمر عن باقي البلدان الأوروبية، ذلك أن مرحلة ما بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 شهدت صعودا سياسيا للقوى اليمينية المتطرفة التي اتخذت من الإسلام فزاعة من أجل الوصل إلى سدة الحكم. صحيح لم تتمكن هذه القوى من الهيمنة على القرار السياسي ولكن رصيدها الانتخابي سمح لها لكي تتحالف مع قوى سياسية أخرى شريطة فرض بعض قناعاتها المعادية للأجانب. وفي ألمانيا على سبيل المثال حدثت ردود فعل واسعة حول مسائل الاندماج والتعددية الثقافية والثقافة الوطنية (ثقافة المرجعية) وأثارت هذه المسائل جدلا واسعا بين الرأي العام والتوجهات الكارهة للأجانب(2).

(*)- ميشال أونفراي هو فيلسوف فرنسي ومؤسس الجامعة الشعبية بكان، وأحد منظري الفكر الإلحادي بفرنسا، آخر كتاب صدر له: الحياة الفلسفية، لألبير كامو (2011).

(1)-Sylvie Pierre-Brossolette,« **Entretien avec Michel Onfray** », **Le Point**,N° 2017, 12 mai 2011, p. 60.

(2)-Jurgen Habermas, **L'Europe malade de la xenophobie**, (trad : Christian Bouchindhomme), **Le Monde,**1,2,3 janvier 2011, p. 21.

يعتقد الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس أن هذه التوجهات ليست جديدة، فالدراسات وسبر الآراء أظهرت منذ مدة عداءا صارخا للمهاجرين، ولقد لعب الإعلام دورا في استغلال خطابات السياسيين الراغبين في استمالة القوى الانتخابية. هناك حدثين قادا نحو هذا الطريق، أولهما كتاب تيلوسارازان (عضو الحزب الاجتماعي الديمقراطي) وثانيهما خطاب الرئيس الفيدرالي كريستيان وولف (الاتحاد المسيحي الديمقراطي)[1].

يواصل هابرماس قراءته للأحداث مضيفا أن كل شيء بدأ عندما نشرت الصحافة الألمانية صفحات من كتاب تيلو سارازان المعنون: "ألمانيا تسير نحو حتفها". مؤكدا على أن مستقبل ألمانيا مهدد من طرف المهاجرين المسلمين معتمدا على مقترحات مقاييس الذكاء التي أبانت عن تخلف المسلمين العقلي منطلقا من نتائج بيولوجية خاطئة ولكنها وجدت إشهارا غير مسبوق في الإعلام هذا الطرح وعلى الرغم من المعارضة السياسية له إلا أنه لقي نجاحا باهرا بين عامة الناس[2].

أما عن خطاب وولف، الذي أكد فيه أنه على غرار المسيحية واليهودية فإن الإسلام جزء من ألمانيا. هذا الحديث أثار غضب السياسيين في البرلمان، وحفيظة الصحافة المحافظة التي هاجمت موضوع مكانة الإسلام في ألمانيا[3].

في نظر هابرماس فإن هذه الأحداث يخشى منها إعادة إحياء العقليات القديمة، وليس المقصود بذلك العودة إلى سنوات الثلاثينات (النازية) ولكن إلى سنوات التسعينات بعد قدوم اللاجئين اليوغسلاف، وانبعاث الجدل حول حق اللجوء السياسي، وتصريحات السياسيين من أن ألمانيا ليست بلد المهاجرين، والتي أدت إلى حرق منازل اللاجئين وكان ذلك سببا في توافق بائس للديمقراطيين الاجتماعيين حول حق اللجوء[4].

إذن هناك عودة قوية للشعبوية في فرنسا وألمانيا وغالبية الدول الأوروبية، ولا يمكن تفسير هذه العودة كنتيجة لاستراتيجية بعض الأحزاب ذات الخطاب الديماغوجي والتي تراهن على مخاوف

(1)-**Ibidem**.

(2)- هذا الطرح أثار سخرية علماء النفس والسياسيين وأحد علماء الاجتماع الألمان أرمين نسيهي الذي فضح أسلوب سارازان الذي نقل هذه المقاييس من الولايات المتحدة ولكن رد هذا السوسيولوجي ونقاشه مع هذا المؤلف ثم بين حضور مثقف رفض الرد على الاعتراضات الموجهة لحجج تيلوسارازان.

(3)-**Ibidem**.

(4)-**Ibidem**.

الشعوب...، وما يميز الشعبوية اليوم هو تطورها في مجتمعات ديمقراطية يمتلك أفرادها مستوى من التربية لا يتركها تقع بسهولة في التلاعبات لأنها تفهم استراتيجيات الأحزاب بمختلف توجهاتها. إن السبب العميق لهذه الظاهرة متعلق بمظاهر انحطاط الديمقراطية ...، لقد تحولت الشعبوية إلى نموذج هيمنة بالنسبة للمواطنين في الديمقراطيات التي فقدت معنى التداول العمومي[1].

إن انحطاط الديمقراطية وفقدان معنى التداول العمومي سببه توجه الدولة نحو الخبراء في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على الخصوص. ويفهم هذا الأمر إذا رجعنا إلى بداية الدولة الحديثة التي تكونت في العلاقة مع حركة السوق في اقتصاديات وطنية ومحلية ناشئة عن حاجات إدارة مالية مركزية، اعتمدت على الفعل الاختصاصي لموظفين يجيدون التعامل مع القانون على أن هؤلاء يستحوذون على معرفة تقنية، لم تكن في طبيعتها تتميز من الناحية الأساسية عن الفعل الاختصاصي وعن القضايا العسكرية. مثل هؤلاء الموظفين والجيوش القائمة، كان على هؤلاء الحقوقيين أن ينظموا الإدارة الدائمة. لقد كان عليهم قبل كل شيء أن يمارسوا فنا، وأن يستخدموا من ثم علما، طبقا لتوصيات علمية صارمة يتوجه البيروقراطيون، العسكريون منهم والسياسيون في ممارسة وظائفهم العامة منذ جيل واحد، لقد وصل ذلك إلى مداه الأعظم منذ أيام الحرب العالمية الثانية[2].

ولكن هذا الأمر مبرر من الناحية العملية ولكن ما علاقة ذلك بالواقع الراهن؟ لقد خلقت الأزمات الاقتصادية ميل الحكومات نحو الاستعانة بالخبراء. لقد أصبحنا تحت رحمة دكتاتورية المفوضين بتعبير الفيلسوف الفرنسي ايتيان باليبار، ولن يكون هؤلاء المفوضين أو المندوبين عسكريون أو قانونيين ولكن اقتصاديون. في ظل ظروف الأزمة المالية هناك توجه بنيوي تكنوقراطي وهو تصور وضعه بسمارك يعني تغيير بنية الدستور المادي أي تغيير توازنات السلطة بين المجتمع والدولة وبين الاقتصادي والسياسي وهذا الأمر ناتج عن إستراتيجية حمائية من لدن الطبقات المسيرة. أليس هذا التصور تأكيدا لما يحدث الآن من تحييد للديمقراطية البرلمانية ومأسسة الرقابة المالية والضريبية من طرف الاتحاد الأوروبي وتقديسا للمصالح البنكية باسم الأرثوذوكسية النيولبيرالية؟[3].

في ظل هذا التوجه النيولبيرالي لن يكون للممارسة السياسية معنى وهذا ما يؤثر على العملية الديمقراطية ويتجسد ذلك في نسب المشاركة الانتخابية المنخفضة وعزوف الناس عن الانتخاب، ذلك

(1)-Yves Charles Zarka, « **le populisme ou la démocratie des humeurs** », **Libération**, 2 janvier 2012, p. 18.

(2)- يورغن هابرماس، **العلم والتقنية كإيديولوجيا**، (ترجمة: حسن صقر). بون– ألمانيا: منشورات الجمل، 2003، ص111.

(3)-Etienne Balibar, « **Union européenne : la révolution par en haut?** »**Libération**, 21 Novembre 2011.

أن الحكومات في البلدان الأوروبية مثلا أصبحت تحت خدمة قوى مالية وخلقت هذه الحكومات طبقة أوليجارشية سياسية واقتصادية تسيّر الشؤون العامة خدمة لمصالح بعض الأفراد وينتج عن ذلك تحول الوزراء إلى منتفعين يقبلون بدفع حتى ثمن خدمات عطلهم[1].

وبشيء من التشخيص يقول جون زيغلر[*]: "هناك نزعة شيطانية لدى معظم النهابين، إنهم يقومون عمدا بتشويه سمعة الدولة، والتشهير بها ويشككون بمصداقيتها، وينزعون الشرعية عن كفاءتها التنظيمية، ويا للأسف إنهم ينجحون والشقاء للأحياء"[2].

يضيف زيغلر قائلا: "وقع حادث في شباط/فبراير 1996، خاطب هانز تياتماير رئيس البندنسبانك الألماني أثناء مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي رؤساء الدول والحكومات والوزراء قائلا: "من الآن فصاعدا أنتم تحت سيطرة الأسواق المالية". وتلا ذلك على الفور تصفيق حاد. إن رؤساء الدول والحكومات والوزراء، والكثيرون منهم اشتراكيون، يقبلون كأمر بديهي خضوع السيادة الشعبية للعقلانية التجارية والمضاربة لرأس المال المالي المعولم[3]، إن هذه العولمة المالية ساهمت في خلق وتقوية الجريمة المنظمة فمنذ أكثر من قرنين كانت المجتمعات الديمقراطية تعيش في ظل معايير مقبولة بشكل حر ولكنها أصبحت اليوم مهددة بالخراب من طرف سادة الإجرام المنظم. إن هؤلاء يستفيدون وبشكل كبير من نقص الحصانة لمسيري المجتمع الرأسمالي المعاصر، ذلك أن عولمة الأسواق المالية أضعفت دولة القانون وسيادة الدولة وقدرتها على الرد. فالإيديولوجية النيولبيرالية شرعنت الأسواق الموحدة وطعنت القانون وأضعفت الإرادة العامة وحرمت الناس من حرية تقرير مصيرهم[4].

إن الناظر إلى الأدبيات الفكرية حول الأزمة المالية وتداعياتها يلحظ الخوف المتزايد من حدوث تحول سياسي من الديمقراطية البرلمانية نحو الشمولية، يقول الفيلسوف الإيطالي باولو فلوريس داركي: "على الديمقراطيات الغربية أن تصبح أكثر ديمقراطية بالارتكاز على الحريات المدنية والذاتية أكثر من تركيزها

(1)-Tzvetan Todorov, « **La tyrannie de l'individu** », **Le Monde**,27-28 mars 2001, p. 18.

(*)- جون زيغلر (1934-) هو أستاذ علم الاجتماع بجامعة جنيف ونائب سابق في البرلمان الكونفدرالي السويسري، آخر كتاب صدر كان بعنوان الجغرافيا السياسية للجوع (2011).

(2)- جون زيغلر، **سادة العالم الجدد، العولمة، النهابون، المرتزقة، الغجر**، ط1، (ترجمة: محمد زكريا إسماعيل). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص93.

(3)- **نفس المرجع الآنف الذكر، نفس الصفحة.**

(4)-Jean Ziegler, **Les seigneurs du crime, les nouvelles mafias contre la démocratie**.Paris : Editions du seuil, 1998, p.11.

على المساواة الاجتماعية، إذا أرادت أن تتجنب مسار البوتنةPotinisation الذي يعني نهاية كل شكل لسيادة المواطن. إن البوتنة تعني إضعاف الرقابة المتبادلة والتوازن بين مختلف مجالات الحكم (المؤسساتية والاجتماعية) والتي تشكل أساس بقايا السيادة والاستقلالية، سنرى حينئذ ضياع ما يلي: المعلومة الدقيقة والرأي العام الحر واستقلالية القضاء وقدرة المقاومة لدى المنظمات النقابية وكذا ضياع الأحزاب كوسائل للتمثيل الشعبي. لقد أصبحت الأحزاب آلات مرجعية ذاتية، وأدوات تخدم مسار من يتخذ من السياسة مهنة إلى الأبد. ولكن ما يضيع في نفس الوقت هو الفرد (المنعزل بتعبير ألبير كامو)، لأنه لن يبقى للفرد سوى الوحدة والانعزال والضعف أمام سلطات تتجه نحو الشمولية"[(1)].

هذه السلطات تختصر في السياسة والإعلام والمال وكذا في عالم الإجرام القادر على استعمار القضاء ذاته، ويؤدي ذلك إلى تنامي الفساد بسرعة فائقة. في نظر باولو فلوريس داركي كل ذلك سيؤدي إلى اغتناء لا محدود وحدوث شرخ كبير بين الأغنياء والفقراء (وكذا الطبقات المتوسطة) التي تزداد فقرا. قد تكون هذه الهواجس بعيدة عن الحدوث في أوروبا وأنها خاصة بروسيا، ولكن الشمولية في المجر تحولت إلى قانون وإلى مؤسسة أمام تجاهل ولا مبالاة الأوروبيين[(2)]، كما أن ظاهرة البرلسكونية نظر إليها على أنها ظاهرة مضحكة وليس كمأساة يمكن أن تنتقل عدواها إلى بلدان أوروبية أخرى[(3)].

الحلول الممكنة للأزمة:

إن تشخيصنا للأزمة الأوروبية لم يركز على القضايا التقنية ذات الطابع الاقتصادي ولكن تناولنا المسألة في أبعادها التاريخية والاجتماعية والسياسية ولهذا فإن الحلول المقترحة مدارها مساهمات الفلاسفة وعلماء الاجتماع.

من بين علماء الاجتماع المرموقين عالميا يظهر اسم ألان تورين (1925-) الذي يرى أن المجتمع غير موجود، فالعولمة فككت هذا الكيان وكل القوى التقدمية وكذا فكرة الديمقراطية الاجتماعية والدليل على ذلك أنه في كل يوم هناك صمت ولا معنى للاقتراحات اليسارية الخاصة بالخروج من الأزمة[(4)].

(1)-Paolo Flores D'arcais, « **l'Europe en danger de poutinisation** », **Libération**, 14 Novembre 2011, p. 25.

(2)-**Ibidem**.

(3)-**Ibidem**.

(4)-Jean-Baptiste Marongiu, « **la société désintégrée (A propos d'un livre d'Alain Touraine)** ». **Revue des deux mondes**, janvier 2011, p. 74.

يعقد ألان تورين الأمل في الحركات الإيكولوجية والأنثوية باعتبارها حركات يأتي منها المعنى الذي يمكن أن يعطي للحياة العامة. وهذا المعنى لا يمكن أن يأتي من الفئات السياسية والاجتماعية، والمقصود بالمعنى القيم الإنسانية المرتبطة بالذات ويرجع تورين إلى الأنتربولوجي الفرنسي مارسيل موس الذي قال: "إنه يجب إعادة بناء وحدة التجربة الإنسانية للثنائيات التالية: الجسد والروح، الإحساس والعقل، الرجل والمرأة، الراشد والطفل، ثم الوصول إلى تنسيق وحدة الكوني مع تعدد الوضعيات الاجتماعية والثقافية وهذا الأمر يشكل مفتاح مشكلة هذا الزمن[1].

إن المعنى الذي يتحدث عنه ألان تورين وجده الفيلسوف الألماني بيتر سلوترجيك في ميراث الإدعاءات الدينية باعتبارها أول المحاولات التركيبية لمرحة ما بعد التفكير الوطني والإثني وهذا ما نجده في البوذية التي تلجأ إليها كل الإثنيات. يمكن وصف المسيحية كمخرج تركيبي اجتماعي تسامي ديناميكية الإثنيات المنغلقة والانقسامات الطبقية للمجتمعات وهكذا فإن حوار الأديان في زمننا ما هو إلا فرملة لمشكلة الشيوعية[2].

إن تصور بيتر سلوترجيك لا يعني العودة إلى القيم الدينية ولكن استثمار كل أشكال التعالي والميتافيزيقا فالقرن الواحد والعشرين لن يكون دينيا، لقد أخطأ مالرو (1901-1976)، سيكون هذا القرن بهلوانيا Acrobatique أو لن يكون. هناك أسئلة حقيقية من منوال: هل يملك الفرد إيمانا كافيا لتحقيق المستحيل؟ وهل وجد نسقا لممارسة تمريناته؟ إن الدين لا ينتج سوى التراجع، بينما البهلوان Acrobate هدفه القمم، في رأي يجب أن ينظر إلى المسيح كبهلواني. فكلماته على الصليب حسب إنجيل يوحنا "لقد تم الأمر" تمثل جملة نمطية نجدها عند الرياضي مرتبطة بقمة معرفة المعاناة[3].

بكثير من العمق يدعو الفيلسوف الفرنسي داني روبردوفور إلى إعادة مشروع تحقق الفرد Individu والذي تم تركه، ذلك أن زمننا خلافا للتصور العام السائد لا تسوده الفردانية وإنما الأنانية، لأننا نعيش المأزق التاريخي الثالث منذ قرن. وبالفعل كان مأزق الفاشية المأزق الأول الذي أضاع الفرد في التجمعات المتعصبة ثم مأزق الشيوعية التي منعت عن الفرد الكلام بجمعنته إلى أن وصلنا إلى مأزق النيولبيرالية المتوحشة التي ردت الفرد إلى وظيفته الغريزية[4].

(1)-Jean-Baptiste Marongiu,« **Entretien avec Alain Touraine** », **Revue des deux mondes** janvier 2011, p. 81.

(2)-Jean-Baptiste Marongiu,« Entretien avec Peter Sloterdijk », **Revue des deux mondes** janvier 2011, p. 22-23.

(3)-Jean Court GaliGnani,« Entretien avec Peter Sloterdijk », **Le Point 2008**, 10 mars 2011, p. 98.

(4)-Dany-Robert Dufour, « **une civilisation en crise** », **Le Monde**,30-31 octobre 2011, p.17.

يدعو هذا الفيلسوف للعودة إلى روح فيلاديلفيا الذي فرض بعد الخروج من الحرب العالمية الثانية. وتتأسس هذه المرجعية على مبدأ الكرامة وهذه الروح جاءت ضمن إعادة بناء عالم خرب بسبب تأثيرات أزمة 1929، إنه يجب إعادة قراءة نصوص المؤسسين للمقاومة الوطنية وكذا الإعلان الدولي لحقوق الإنسان (10 ماي 1944) والميثاق الدولي لحقوق الإنسان التي تم تبنيه في الأمم المتحدة عام 1948 لنحس بفعالية نفس جديدة على المحك[1].

وهكذا فإن العقل الفلسفي الغربي لا يتوقف عن العودة إلى المرجعية الديمقراطية وفي هذا السياق الفكري هناك دعوة إلى جعل أوروبا أكثر ديمقراطية[2] ولكن من خلفية انحطاط الديمقراطية كيف يمكن جعل الإتحاد الأوروبي كيانا ديمقراطيا؟ هذا التساؤل جعل يورجن هابرماس يفكر في دستور سياسي أوروبي من خمس محاور[3].

1- إن فكرة وحدة سياسية أوروبية لا يمكن أن تقوم على تناسق الاقتصاديات ولكن على تشابه ظروف الحياة.

2- يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي وحدة سياسية وليس وحدة دول كما أنه يجب ربط الحقوق الوطنية بالحق الدولي وخاصة ما تعلق بتطبيق العدالة واستخدام العنف وحماية الحريات.

3- إن تقسيم السيادة لا يجب أن يفكر فيه داخل إطار دولي ولكن بين الشعوب الأوروبية ذلك أن الأفراد يلعبون دورا مؤسسا على مستويين في إطار الدول وكذا داخل الاتحاد الأوروبي كما أن ما يضبط داخل هذا الكيان من منطلق وجود إرادة ديمقراطية مشتركة لا يجب أن نرجعه إلى أمر مفروض من هيئة خارجية.

4- إن المساواة القانونية للشعوب والمواطنين الأوروبيين يجب أن تترجم على المستوى المؤسساتي عن طريق مساواة صارمة من طرف البرلمان والمجلس الأوربيين وفيها تضبط مسؤولية المندوبية الأوروبية.

5- إن ممارسة المواطنة الأوروبية يجعل التضامن بين مواطني الاتحاد الأوروبي ممكنا.

---

(1)-**Ibidem**.

(2)-Jurgen Habermas, « **Rendons l'Europe plus democratique! penser la crise de l'union européenne** », (trad : Denis Trierweiler), **Le Monde,**26 Octobre 2011, p. 9.

(3)-Yves Charles Zarka, « **Un délitement politique, réinventons l'idéal européen** », **Le Monde,**12 Novembre 2011, p. 12.

هذه التصورات فتحت آفاق الديمقراطية المباشرة وضرورة توسيعها وتعميق القيم الديمقراطية باعتبار أن دولة القانون واقتصاد السوق غير كافيين وذلك أن فكرة الحرية لكي تكون مستقرة تحتاج إلى ركيزة Pilier ثالثة تسمى المجتمع المدني الأوروبي أو الالتزام المدني الأوروبي، ويقوم هذا المجتمع المدني بتمويل عمل الشباب في إطار قاري، وبناء أوروبا كوسموبوليتانية أساسها فكرة الديمقراطية الأوروبية المتوحدة للديمقراطيات الوطنية ولكنها لن تكون ديمقراطية وطنية[1].

باختصار يؤكد السوسيولوجي الألماني أولريخ بك (1944-): "أن أوروبا الجديدة لا يجب أن تخضع للوطنية الأوروبية الألمانية ولكن يجب أن تكون مجموعة أوروبية للديمقراطيات الأوروبية، ذلك أن تقسيم السيادة يحول السلطة والديمقراطية"[2].

الخاتمة:

إن استعراض أسباب الأزمة وأعراضها والحلول الممكنة تم من خلفية التصنيف الهابرماسي للأزمة الذي يعود إلى فترة السبعينات من القرن الماضي، ذلك أن عالم الاقتصاد والرأسمالية على الأخص تمثل جوهر الحضارة الغربية وذات تأثير على عالم السياسة والقيم الثقافية ومن هذا المنطلق فإن الأزمة الأوروبية ليست أزمة ظرفية وإنما أزمة حضارية وإذا أردنا التدقيق أكثر فهي أزمة قيم ولكن الشيء الملفت للانتباه والمطمئن لمصير الحضارة الغربية أنها تملك القدرة النقدية التي تجعلها تستمر بمراجعة مبادئها وقيمها والاستفادة من المرجعيات الحضارية المغايرة لها.

(1)-Ulbrich Beck, « La démocratie directe n'est pas a craindre », (trad :ValerieBonfiles), **Le Monde,** 27 décembre 2011, p. 17.

(2)-**Idem**.